

مصر تنفي اتهامات اثيوبية بنقل مياه النيل الى أبعد من سيناء

الى ابعد، من هذه المنطقة. وأكد عبدالدايم ان مصر «تحتترم في دقة كل المعاهدات والاتفاقات المبرمة، مع كل الدول، مشيراً الى عدم وجود اي «مشكلة» بين اثيوبيا ومصر. وقال: «نبذل قصارى جهدنا للتعاون والتنسيق مع اثيوبيا ونلتقي دورياً ممثلينا في اطار مشروع تكونايل، الذي تدعّمه الامم المتحدة ويهدف الى دراسة حاجات دول مثل مصر والسودان واثيوبيا وتقويمها من اجل تقاسم مياه نهر النيل. ويشترك عبدالدايم في المؤتمر الدولي السادس عشر للري والصرف الذي بدأت اعماله الاحد الماضي في القاهرة وتنظمه اللجنة الدولية للري والصرف وهي هيئة غير حكومية تضم ٨١ بلداً.

ذلك اي اسرائيل. يذكر ان مصر اعلنت في حزيران (يونيو) الماضي ان مياه النيل ستصل للمرة الاولى الى صحراء سيناء في ١٩٩٧. وستتم هذه العملية عبر «قناة السلام» التي ستمر تحت قناة السويس لتصل الى سيناء. وقال عبدالدايم، في اشارة الى الاتهامات الاثيوبية أنه «تفسير خاطئ» للمشروع موضحاً، ان صوراً التقطتها الاقمار الاصطناعية لدلتا النيل تظهر ان «جزءاً من نهر النيل كان موجوداً» في سيناء. وأضاف: «كل ما نفعله هو العمل على اىصال المياه الى هذا الجزء. والمنسوب يكفي فقط لهذه المنطقة ولا يمكن ان يذهب الى ابعد، منها مشيداً على انه «لا يمكن اىصال نقطة اضافية اخرى

القاهرة - ا ف ب - نفى مسؤول مصري تأكيدات اثيوبية بان القاهرة عقدت اتفاقاً سرياً مع اسرائيل لتحويل مياه نهر النيل وقال ان مثل هذه التأكيدات «لا اساس لها من الصحة على الاطلاق». وأكد الامين العام للجنة القومية للري والصرف السيد صفوت عبدالدايم لوكالة «فرانس برس»: «لا توجد اي محاولة من جانب مصر لمد مياهها الى ما بعد حدودها، خصوصاً الى غزة، ذلك ان مواردنا المائية محدودة جداً، وبالكاد تكفي لتغطية حاجتنا». وكانت وثيقة وزعتها وزارة الخارجية الاثيوبية نددت بـ «انتهاك مصر الخطير للقانون الدولي» برغبتها في «اىصال مياه النيل الى غزة وربما الى ابعد، من